

دور الأزمات المالية و الاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي

د. بوزيان العجال

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس /مستغانم

الملخص:

تهدف ورقتنا البحثية هذه إلى دراسة تطور النظام النقدي الدولي، و مدى تأثيره بالأزمات المالية والاقتصادية، من نظام "القاعدة الذهبية" إلى نظام "التعويم"، وكما تصبو إلى عرض مكانة الذهب في عمل هذه الأنظمة مع تبيان آلية اختفاءه من المعاملات النقدية الدولية و بروز الدولار كعملة قوية معومة بعد أزمة نظام "بروتون وودز" وانحياره بعد أن كان يقضي بإمكانية تحويل الدولار إلى ذهب وبالتالي انحيار النظام النقدي الدولي .

الكلمات المفتاحية : النظام النقدي الدولي، الأزمة، أسعار الصرف، التحويل.

Abstract:

This paper aims to study the international monetary system and extent influenced by the financial and economic crisis, from the he "golden rule" system to the "floating" system.

Also aspires to offer gold status in the work of these systems, with an indication to the disappearance gold mechanism from the international monetary transactions ,and the rise of the dollar as a strong floating currency, after the crisis of "Breton Woods" system, - possibility of converting the dollar into gold- thus the collapse of the international monetary system.

Key Words: international monetary system, crisis, exchange rate, convertibility.

مقدمة :

عرف العالم منذ زمن بعيد العديد من الأزمات وخاصة قبل ظهور الرأسمالية والفكر الرأسمالي وحتى في بداية تكونه على يد الاقتصاديين الأوائل أمثال: آدم سميث ودافيد ريكاردو، لكن ما يلاحظ على هذه الأزمات أنها كانت بسيطة التحليل ومعرفة الأسباب فقد كانت تنشأ عن كوارث طبيعية عفوية كالجفاف والظوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والنزاعات، خاصة تلك التي لوحظت في المرحلة الأولى من بداية التراكم البدائي وكذا بداية التراكم الرأسمالي، فكانت تصيب معظم القوى المنتجة بالخراب، وتدمر المنشآت، مما

يحدث انتشار واسع للفقر والمجاعات والأوبئة، وكانت تسمى بأزمات "ضعف الإنتاج" وتنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين، وإنما عن أسباب عمل الآلة الإنتاجية البسيطة، وقد أشار تقي الدين المقرئزي (845هـ) إلى معظم الأزمات التي حدثت في مصر على مر العصور وحدد أهم الأسباب التي نشأت عنها فمنها ما كان بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر، والآفات التي تصيب المحصولات) أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه، كالفتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء السكنات وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود. ومع تطور النظام الرأسمالي، نشبت أزمات عديدة أثرت بشكل مباشر على تطور النظام النقدي الدولي، هذا النظام الذي تلعب فيه القوى العظمى أدواراً رئيسية، محافظة بذلك على مصالحها الاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص.

ومن خلال هذا السياق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

كيف أثرت الأزمات المالية و الاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي؟

ومن أجل الإجابة على هذا الإشكال المطروح سنحاول تناول أهم الأزمات التي عرفت البشرية حسب أهم مراحل تطور النظام المالي والنقدي الدولي متعرضين في ذلك لأهم الفاعلين وعملاتهم في هذا الشأن مستندين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي بوصف الوقائع والأحداث التاريخية وتحليل العلاقات النقدية الدولية، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً- مرحلة قاعدة الذهب l'étalon d'or وطبيعة أزماتها.

ثانياً- مرحلة نظام الصرف بالعملات والذهب وأزمة 1929.

ثالثاً- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية "نظام بروتون وودز" وأزمة النظام النقدي الدولي.

رابعاً - مرحلة نظام التعويم والأناية النقدية الأمريكية واندلاع حرب العملات.

أولاً - مرحلة قاعدة الذهب l'étalon d'or وطبيعة أزماتها:

إن كلمة أزمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Crisis و اليونانية krsis ،و قد استعملت هذه الكلمة أولاً في مجال الطب ،وهذا للتعبير عن المدد القصيرة والعسيرة أين تكون حالة المريض جد مقلقة بحيث يصبح في ميزان بين الموت و الشفاء ،وقد تعني كذلك لحظة حرجة من الحالات اليومية ،حيث كتب روجر مارتن دي جارد « roger martin de gard » الحالات اليومية والتي تسمح بمتابعتها يوم بعد يوم أزمة بأزمة ، الإيقاع النظامي والمستمر لتفاقم الخطورة...." وتبين كذلك لحظات من التطور العام الحتمي ، وهذا مايسميه المؤرخون بالميل أو الاتجاه العام وقد وجد استعمال هذا اللفظ في العلوم الاقتصادية حيث يعبر عن المدد "الفترات" القصيرة التي على مداها صحة الاقتصاد تمر بأيام عويصة التي ستؤدي إلى مرحلة طويلة من التراجع تفوق السنة⁽¹⁾ .

ومن جهة أخرى يعبر مفهوم النظام النقدي الدولي الذي عن مجموع الشروط التي يتم في إطارها مختلف العمليات المرتبطة بالصرف والتي تؤثر على طبيعة المبادلات وكذا الموجودات النقدية للبلدان...وبمعنى أدق هو مجموع القواعد والمؤسسات التي تنظم وتضبط الأنظمة النقدية، وخلق النقود على المستوى الدولي، بمعنى آخر حيثما وجدت إمكانية دفع نقدي دولي هناك نظام نقدي دولي⁽²⁾.

إن حقيقة ما سبق مرحلة قاعدة الذهب يرتبط تماما بكيفيات التراكم البدائي والتي كانت تتلخص في عملية المقايضة l'économie de troc (سلعة مقابل سلعة)، وبالتالي في خصائص هذه الأزمات التي كانت تحدث في مرحلة ما قبل قاعدة الذهب فهي نفسها التي تكلمنا عنها في التقديم، أي أنها كانت تنشأ نتيجة اختلال جانب العرض أي فقدان السلع التي يمكن مبادلتها مع سلع أخرى، وبالتالي استحالة التبادل ومن ثم نشأة الأزمة.

لكن مع ظهور النقود تطورت عمليات التبادل كما أن التبادل ارتبط بظهور الإنتاج السلعي، أي التخصص وتقسيم العمل والإنتاج من أجل السوق، وقد زاد اختيار سلعة لتؤدي وظائف النقود تلاشت صعوبات التبادل القائم على المقايضة، بحيث تتمتع هذه السلعة بالقبول العام من أفراد المجتمع اختياريًا في حالة النقود السلعية "أو إلزاميًا" في حالة النقود القانونية.⁽³⁾

ومادام أن المعادلة الدولية لبناء التجارة الخارجية كانت تقوم على الاعتماد المتبادل بين الدول بحيث لكل دولة عملتها التي تسعى لتحويلها مقابل مجموعة من العملات ومن هنا ظهرت الحاجة البالغة لأهمية سعر الصرف كمحدد يقيم العملات فيما بينها والذي كان يتحدد خلال هذه المرحلة "قاعدة الذهب" على أساس تثبيت كل قيمة عملة وطنية بالذهب، حيث ترتبط العملات بأسعار صرف ثابتة في إطار تحويل الواحدة منها إلى الأخرى بلا قيود ولا شرط.

* أما عن أزمات هذه المرحلة فلا تبدو عسيرة وقوية وكانت أغلبها أزمات لا تتعدى الحدود الإقليمية لبعض الدول الرأسمالية خاصة أزمة إنجلترا عام 1825، وأدت هذه الأخيرة إلى تقلص في الإنتاج وأحدثت إفلاسات كثيرة وأزمة تسليف ونقد وتراجع في التصدير وانتشار البطالة والفقر، ثم أزمة أخرى سنة 1836 وشملت فروع الصناعة الإنجليزية حتى سنة 1842 وأخرى سنة 1866 كانت نتيجة بعض الحروب التي وقعت بين الدول الأوروبية مما سبب توترا كبيرا في أوروبا، وأخرى عام 1900 وعام 1907 وامتدت حتى سنة 1913 تاريخ تأسيس البنك الفيدرالي الأمريكي.⁽⁴⁾

فأغلب هذه الأزمات لم تنشأ نتيجة قصور الطلب وضعفه بل بالعكس كانت دائما تعصف بجانب العرض "الإنتاج وقصوره" ولم تتصف بالعدوى المفرطة وهذا يرجع لشروط عمل نظام القاعدة الذهبية بين الدول والتي تتصف بما يلي:

1. تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن وعيار معين من الذهب وهذا الشرط هو الذي أعطى للذهب سعره الرسمي.
2. توفر حرية كاملة في سبك وصهر الذهب دون تكلفة وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر في السوق والسعر القانوني للذهب.
3. ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب وبالعكس بلا قيد ولا شرط.
4. يشترط عدم وجود قيود على تصدير أو استيراد الذهب من الخارج وهذا الشرط كذلك ضروري لتحقيق التعادل بين سعر الذهب في الداخل وسعره في الخارج.⁽⁵⁾

فرغم عيوب القاعدة الذهبية والمتمثلة خاصة في عدم كفاية الذهب من جهة وعدم توزيعه بشكل عادل بين مختلف الدول خاصة حديثة الظهور، إلا أن أزمات هذه المرحلة لم تؤدي كذلك إلى اختيارات واسعة في النظام المالي النقدي الدولي لولا الحرب العالمية الأولى وآثارها التي أدت إلى انهيار

قواعد اللعبة وأدت إلى تبني الفكر الاقتصادي القائم على العرض يخلق الطلب لجون باتيست ساي J.B.Say .

فتيجة الندرة التي ولدتها الحرب نتيجة الدمار والخراب الذي أصاب الآلة الإنتاجية باتت المؤسسة تنتج وتنتج إلى غاية بلوغ حالة من التشبع التي أدت إلى انفجار أزمة 1929 في ظل إقرار نظام نقدي دولي جديد تم رسم عناصره ومبادئه الأولى في معاهدة جينوة سنة 1922 أي ما يسمى بنظام الصرف بالذهب والعملات، حيث أنه قد تم سحب جزء من الثقة من الذهب نتيجة العيوب السابقة، وإدراج أهم العملات آنذاك والثتان هما الجنيه الإسترليني والدولار في المعاملات الدولية، وهذا ما خلق فوضى في النظام المالي النقدي الدولي نتيجة تمسك بعض الدول، كفرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا وسويسرا" إلى غاية 1936 بهذه الكتلة "كتلة الذهب".

ثانياً - مرحلة نظام الصرف بالعملات والذهب وأزمة 1929.

عندما ظهرت الدول الجديدة التي لا تملك الذهب ألزم الدول التفكير في نظام آخر وجاءت به سنة 1922 في مؤتمر جينوة للدول الكبيرة بحيث تقرر إدراج نظام الصرف بالعملات وهذا زيادة على الذهب، بحيث تمكن هذه العملات الاحتياطية الدول من إصدار النقود مقابلها مثلاً: الدولار والجنيه الإسترليني اللذان أصبحا العملة الاحتياطية الأولى، بحيث كانت بريطانيا تمثل المركز المالي العالمي وكانت جميع الدول تسعى إلى فتح فروع في بنك لندن، لكن ما ميز هذه المرحلة هو حدوث كساد لم يسبق له مثيل، وهذا سنة 1929، حيث اعتبره كينز J.M. Keynes على أنه "تعاقب منتظم ومكرر لاتجاهي الصعود والهبوط في مؤشرات الطلب والتشغيل والناتج والأسعار"، حيث تظهر قوى تدفع بهذه المؤشرات إلى الأعلى وحتى نقطة معينة تفقد قدراتها لتحل محلها قوى أخرى تضغط على نفس المؤشرات في الاتجاه المعاكس أي إلى الأسفل،⁽⁶⁾ فحسب كينز فحرية السوق لا تسمح بالعودة التلقائية للتوازن كما تصورها الكلاسيك بل بالعكس فالحرية تؤدي إلى حالة تحت العمالة Sous emploi الدائمة⁽⁷⁾.

ففي ظروف ما يصبح الطلب أقل جدا من العرض، فالمؤسسات تخفض من إنتاجها (لأنها لا تنتج سوى ما تراه يباع). وبالتالي انخفاض العمالة ويشهد الاقتصاد حالة من الركود ومع زيادة الانخفاض في الطلب يعرف الاقتصاد حالة من الكساد والبطالة.⁽⁸⁾

هذا عن السبب النظري لهذه الأزمة أما عن الأثر وخاصة على النظام النقدي الدولي نجد أنه بعودة إنجلترا إلى نظام السبائك الذهبية جعلتها غير قادرة على الصمود مما اضطرها في النهاية إلى الخروج عن القاعدة، خاصة وأن سعر صرف الإسترليني كان مغالا فيه على أساس القوة الشرائية لكلا العملتين (الجنيه والدولار)، وانعكس ضعف مركز لندن الاقتصادي على الأسواق النقدية العالمية فجعلها غير مستقرة. وهذا ما ساعد على تحول إفلاس بورصات نيويورك في خريف 1929 إلى أزمة عالمية، بحيث أدى هبوط أسعار السندات والأوراق المالية إلى مستويات متدنية جدا، أعقبها موجات ضخمة من البطالة، وهبوط شديد في حجم الطلب والأسعار وحجم الناتج كما لاحظنا سابقا، انعكست على الأسواق المحلية نظرا لارتباط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية كشرط أساسي من شروط العمل بنظام الذهب، ومع تحول هذه الأزمة إلى حالة ذعر مالي ناتج عن عدم الثقة والخوف من احتمالات المستقبل، زاد إقدام الأفراد إلى تحويل أوراقهم المالية (البنكوت) إلى ذهب، ولما كانت الكمية المغطاة بالذهب لا تزيد عن 40% فإن تهاافت الأفراد على الصرف بالذهب - عرض مؤسسات الائتمان إلى حالة عجز حقيقي عن الدفع، مما أدى إلى إفلاسها، وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها حتى عام 1932 إلى أكثر من 3500 بنك.

ثالثاً - مرحلة ما بعد العالمية الثانية "نظام بروتون وودز" وأزمة النظام النقدي الدولي.

تميزت هذه المرحلة حتى سنة 1970 بنشأة المؤسستين الماليتين الدوليتين: صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD سنة 1944 والتي كان هدفها المحافظة على استقرار النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي، وفعلا عرفت هذه الحقبة استقرار للعملة وانخفاض التضخم وتدني البطالة وارتفاع النمو وازدياد الدخل الفعلي. وقد شكلت هذه المرحلة في كل جانب من جوانبها نقیض ما كان سائدا خلال مرحلة نظام الصرف بالعملات والذهب أو ما يسمى بحرب العملات الأولى التي امتدت ما بين عامي 1921 و 1936. وارتكز النظام النقدي الدولي بموجب بروتون وودز على الذهب من خلال التزام الو.م.أ بقابلية تحويل الدولارات الورقية إلى ذهب (35 \$ للأونصة)، وقابلية التحويل كذلك إلى عملات أخرى تتركز بشكل غير مباشر على الذهب عن طريق الدولار⁽⁹⁾، و إلتزام صندوق النقد الدولي بتوفير قروضا قصيرة الأجل لدول محددة تعاني من عجز ميزان مدفوعاتها، والذي يشترط على الدول عدم تخفيض قيمة العملة إلا بإذنه⁽¹⁰⁾.

وقد شهد العالم الرأسمالي نوعاً من الاستقرار خلال الثلاثون 30 سنة أو ما تعرف بالثلاثين الذهبية للاقتصاد الرأسمالي وهذا ما شجع الو.م.أ على التوسع في الإنفاق خارج الحدود الأمريكية كالتالي:

➤ مشروع مارشال الذي ساهم منذ 1955 في نمو سريع للشركات متعددة الجنسيات FMN الأمريكية.

➤ تدفق رؤوس أموال أمريكية إلى دول آسيوية معينة لمواجهة امتداد النموذج الماركسي السوفييتي والصيني.

➤ زيادة الإنفاق على الآلة الحربية في الفيتنام خاصة بعد انتخاب ليندون ب. جونسون في عام 1974 وبرنامجه حول "الأسلحة والزبدة" -الأسلحة يقصد بها الحرب في الفيتنام والزبدة تشير إلى برنامج "المجتمع العظيم" والحرب على الفقر⁽¹¹⁾ -.

➤ تمويل الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

فكل هذه الأسباب جعلت من الدولار العملة الأقوى والأجدر بالثقة في المعاملات المالية الدولية والقابلة حسب اتفاقية بروتون وودز للتحويل إلى ذهب بالسعر الرسمي، والو.م.أ كان باستطاعتها تأمين ذلك بسهولة. لكن نفس الأسباب أدت منذ 1958 إلى حالة العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات الأمريكي، بحيث خسرت الو.م.أ بين 1958 و 1960 خمس مليارات دولار بعدما كان حجم الأرصدة لديها سنة 1958 (22.8 مليار \$) فقد أصبح (18.8 مليار \$) سنة 1960، ويعود السبب في ذلك كون كمية الدولارات في الخارج رسمية كانت أو خاصة ازدادت بنسبة محسوسة، "ظروف الحرب الباردة" وبالتالي ظهور العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وانخفاض الثقة في الدولار مما ولد زيادة في الطلب على الذهب واكتنازه، وأخذت المصارف المركزية تطلب من الو.م.أ تبديل قسم من أرصدها بالذهب وأخذت تسدد العجز بالدولار دون استعمال الذهب، وهنا تكمن الخطورة على الاقتصاد الأمريكي.⁽¹²⁾

بحيث لم تقف الو.م.أ مكتوفة الأيدي وهي ترى خروج الذهب من مصارفها نحو البنوك الأوروبية، أي أن الذهب أصبح منافس قوي للدولار والحل بالنسبة للإدارة الأمريكية هو التخلص منه في المعاملات الدولية.

➤ حقوق السحب الخاصة DTS

نتيجة تذبذب قيمة الدولار وتحسن الذهب بحيث انتقل من 35\$ للأونصة إلى 40\$ للأونصة، وبناءاً على قناعتها وقناعة حليفاتها بريطانيا كانت ترى الو.م.أ أن حجم السيولة الدولية غير كاف ويجب العمل على زيادته لتأمين حاجة النشاط التجاري الدولي، عكس القناعة الفرنسية التي كانت ترى أن هناك فائض في السيولة الدولية مما سبب اضطرابات نقدية دولية، لكن في الأخير انتصر الرأي الأمريكي بالقضاء على عجز ميزان المدفوعات BP في الو.م.أ من خلال خلق عنصر جديد من عناصر السيولة ويتعلق الأمر بحقوق السحب الخاصة DTS أو ما يعرف بالذهب الورقي، وهكذا تمكنت الو.م.أ من إزاحة الذهب من المعاملات الدولية وإحلال الدولار مكانه بعد إعلان نيكسون عن مبادئته الأربعة يوم 15/08/1970.

➤ توقف تحويل الدولار إلى ذهب.

➤ تخفيض الإنفاق الفيدرالي والمساعدات الخارجية الأمريكية.

➤ فرض ضريبة الإنتاج على السيارات الأمريكية.

هكذا وقد بدأ العمل فعلياً بحقوق السحب الخاصة منذ 1969، وكانت تتحدد بالعملات القوية آنذاك وهي الدولار والجنيه، الفرنك، اللين، المارك، أي أنه أصبح هناك سلة من العملات تحت شروط حيث البلد الساحب ليس له الحق في اختيار العملة التي يريد سحبها عكس حقوق السحب العادية، ويلزم البلد الساحب كذلك برد 30% منها فقط و70% تبقى معلقة. وبالتالي فال DTS عنصر جديد أضيف إلى عناصر السيولة الدولية السابقة وترمي بصورة صريحة إلى تمويل العجز الأمريكي والبريطاني وإعادة تغطية الدولار الأمريكي بحوالي 70% باستغلال فوائض الدول المصدرة للبترول والتي لا تعرف العجز، كالعراق والسعودية وإجبارها بطريقة غير مباشرة على تقديم سلع وخدمات مجانية، بالإضافة إلى رأس المال للاقتصاد الأمريكي.⁽¹³⁾

رابعاً - مرحلة نظام التعويم والأناية النقدية الأمريكية واندلاع حرب العملات:

على مستوى التبادلات الاقتصادية الدولية، فالاستقرار النسبي للعملات والذي سمح على مدى السنين الذهبية بتطور التجارة العالمية قد تم تعويضه بحرب نقدية حقيقية والتي أصبحت الوسيلة الأساسية لمواجهة تجارية التي أصبح من غير الممكن خوضها بالأسلحة التقليدية للسياسة

الحماية والتي قيدها طبعاً اتفاقية GAAT والمثال اشد وضوحاً عن هذه الحرب وهو كيفية التحكم في الدولار خلال عهدي الرئيس ريفن (1980-1988).

العهد الأولي: وتميزت بارتفاع سعر الدولار من 1980 إلى 1985 وتم ذلك من خلال الارتفاع المذهل لأسعار الفائدة وعن طريق سياسة استعراض القوة العسكرية والسياسية والمالية لأمريكا⁽¹⁴⁾. **الجدول رقم 01:** تطور سعر الدولار بالفرنك والمارك (1978-1985)

\$1	السنة	1978	1985
سعر الدولار بالفرنك الفرنسي	3.98	10.62	
سعر الدولار بالمارك الألماني	1.73	3.48	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات من كتاب دانييل أرنولد ص 73-74

فالتائج كانت جد ثقيلة فالعجز الأمريكي انتقل من 33 إلى 184 مليار دولار بين 1977 و 1985 وكذلك عجز الميزانية وكلاهما تم تعويضهما من خلال سهولة الاستدانة بالنسبة للو.م.أ حيث أصبح أول دائن في العالم مدين وأصبح دين الو.م.أ في الثمانينيات مجموع دين العالم الثالث (Mds 1300) وبلغ Mds 4000 في العشرية الموالية.

فهذه العجوزات قد مثلت محفزات الاقتصاد الأمريكي ولاقتصاديات أهم الشركاء التجاريين للو.م.أ، فالأمريكيون يعيشون في كل الميادين وبشكل واسع فوق إمكانياتهم وقد استفادوا من مشروع مارشال بشكل عكسي وامتصت الو.م.أ معظم الادخار العالمي وبه توجب العالم تقديم طلب منقذ.

فارتفاع الدولار كان مفتعل وأثار العديد من الكوارث، فالواردات زادت تكلفتها وخاصة البترول الذي أصبح سعره خلال هذه المرحلة جد مرتفع مما أدى إلى وضعية جد حرجية للعديد من الدول النامية⁽¹⁵⁾ لأن مديونياتها المحررة بالدولار ارتفعت وبالتالي كان يمثل سبب من أسباب انفجار أزمة المديونية سنة 1982 والتي استغلتها الو.م.أ لصالح بنوكها المهددة بالإفلاس من خلال إنقاذ هذه الأخيرة عن طريق عمليتي إعادة الجدولة في نادي باريس ونادي لندن وبالتالي تعميق الفجوة بينها وبين هذه الدول المدينة.

فالأنانية النقدية الأمريكية فاقت كل الحدود وهذا نلمسه لما قال فرنسوا ميترون في فارسي سنة 1982 أن: "الدولار جد مرتفع، جد قوي"، فأجاب ريفن آنذاك أن العملات الأخرى هي الأكثر ضعفاً وأن الدولار القوي يعكس أمريكا القوية.

العهد الثاني: الأنانية الأمريكية نفسها أدت إلى تغيير الرؤية، فالعجز الأمريكي أصبح الشغل الشاغل، لأنه حل محل استئناف الاقتصاد الأمريكي بعد عملية التصفية من 1980 إلى 1982 لتقر خلال اتفاق plaza سبتمبر 1985 و Louvre فيفري 1987 بضرورة تخفيض الدولار واستقراره.

وازدادت المشاكل حدة لكن بشكل آخر، ففي هذه المرة أصيبت صادرات ألمانيا، فرنسا وخاصة اليابان و N.P.I بصدمة مماثلة للصدمة البترولية فبالنسبة لليابان، فالتحكم في أسعار الفائدة أصبح المحدد الرئيسي وكذلك السياسات الاقتصادية وكل التحركات النقدية، وقد أدى التخوف من ارتفاع أسعار الفائدة بعد الإعلان عن العجز الأمريكي إلى إحداث الصدمة البورصوية سنة 1987، وبالتالي نشأة حرب المعدلات بين الو.م.أ وألمانيا حتى سنة 1989.

وهكذا فقد طالت الأزمة وساد الاضطراب النقدي الدولي الذي تعبر عنه التغيرات شبه الطائشة للدولار بين 1980 و 1987، طائشة بمقدار ما استطاع الدولار الابتعاد كثيرا عن قيمه التوازنية لأجل قصير، المفروضة بنظرية تكافؤ القدرات الشرائية. لكن كيف كان تأثير ذلك على النمو؟ من خلال مراقبة صعود الدولار من 1980 إلى 1985 ثم هبوطه بين 1985 و 1987 يتبين أن التأثير لم يكن ركودي بشكل واضح. فصعود الدولار بين 1980 و 1985 لم يكن سببا بذاته في ببطء النمو الاقتصادي، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت تنافسيتها وتطورت وارداتها على حساب إنتاج البلد. أما انخفاضه بعد 1985 فقد كانت له نتائج على النمو الاقتصادي من الصعب توضيحها، نظرا لتأثيرات السعر والحجم التي كانت تعمل بشكل معاكس مما يجعلها متكافئة تقريبا. وتعطى تأثيرات انخفاض الدولار على النمو الاقتصادي عام 1986 بين -0.2 نقطة و +0.3 نقطة⁽¹⁶⁾.

وعموما نستطيع القول أن التغيرات الطائشة للدولار هي إلى حد ما نتيجة ثانوية للأزمة في هذه المرحلة ولا تشكل تفسيراً لطول أمدها لكن تشكل تفسيراً لحرب عملات واضطرابات نقدية دولية.

➤ أزمة المكسيك 1994:

أدت الفوضى العارمة في النظام النقدي الدولي كذلك إلى بروز بعض الأزمات الإقليمية والتي تهدد بشكل أو بآخر النظام النقدي الدولي كأزمة المكسيك، حيث ظهر السوق المالي المكسيكي في الفترة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمارية مالية للأجانب نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة

بعد الإصلاحات الاقتصادية الشاملة للبلد حيث كان البيزو مرتبطاً بالدولار الأمريكي واستثمرت مليارات الدولارات في هذا البلد وبدأت تظهر بوادر الحلم المكسيكي في اللحاق بدول جنوب شرق آسيا من حيث قدرتها على الحد من وطأة أزمة المديونية. مما أدى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة نظراً للعوامل والأسباب التالية: - تدني معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وما صاحبه من ركود الأعمال والاستثمارات التي هربت نحو المكسيك بحثاً عن مكاسب أكثر.

- زيادة الناتج المحلي بمعدلات مرتفعة (3.1% سنوياً بين 1988-1994)

- توسيع نطاق الخصوصية التي تعززت مع دخول المكسيك في اتفاقية نافتا وهذا ما عزز ثقة المستثمرين الأجانب⁽¹⁷⁾.

وبسبب النكسات السياسية التي هزت الثقة في استقرار المكسيك مما أدى إلى تباطؤ تدفق رؤوس الأموال وعجل في خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونظراً لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى وتوسع الائتمان المصرفي، ومع تواصل العجز في ميزان المدفوعات ومع توقع حدوث الأزمة دفعت الحكومة إلى الرفع المتزايد في أسعار الفائدة الحقيقية بـ 40% من أجل دعم البيزو الـ Peso الذي لم ترتفع قيمته بل فقدت نصف قيمتها مع مطلع 1994⁽¹⁸⁾، لكن بمجرد تعويم هذه الأخيرة انخفضت قيمة البيزو وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم انفجار الأزمة وخروج رؤوس الأموال الأجنبية غير المقيدة وتفاقم مديونية المكسيك.

➤ أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

يبدو من دراسة الظروف المالية والنقدية والاقتصادية الحقيقية والمؤسسية التي سادت في الفترة السابقة للأزمة الآسيوية، يتضح أن الوسطاء الماليين كانوا يمارسون نشاطاتهم في شركات تضمها الحكومة وتدعمها بشكل خاص عناصر النخبة وتعتبر قليلة الخبرة والتقنية الإدارية والمالية، بحيث قام هؤلاء الوسطاء بعمليات ائتمانية للمضاربين بفوائد أعلى، فتراكمت فوائض مالية كبيرة قابلة للتحويل عند أسعار صرف مثبتة pegged وهذا ما أسهم في الرفع من معدلات التضخم في أسواق السلع والخدمات والأموال المالية مما خلق حالة عامة من التقييم المغالى فيه over evaluation.

ولما كانت البنوك التي قامت بعملية الاقراض إلى هؤلاء الوسطاء مدينة اتجاه الخارج بأسعار فائدة متدنية أدت إلى نشأة ديون غير محسوبة، فانهارت الأصول المالية بعد إعلان الوسطاء عن عجزهم في تسديد ديونهم وخاصة في ظل عدم وجود سياسات إنقاذية مما أدى بالمضاربين إلى زيادة التدخل بعرض مزيد من الباهت Baht وبالتالي الضغط على العملة التي انخفضت مسجلة هروب لرؤوس الأموال الأجنبية وخسارة في الأصول المالية الكبيرة⁽¹⁹⁾ وخاصة أن حجم التدفقات المالية كان جد مرتفع فقد بلغ 12.3% من PIB في 1995 لكن 11.6% منها لم توظف في استثمارات مباشرة طويلة الأجل، الأمر الذي كان يعني أن هذه التدفقات لم تسهم في تعزيز الناتج المحلي، ومع الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار الأمريكي في 1998 مقابل الين الياباني منذ 1995 وهي-اليابان- المقرض الرئيسي لفترة قصيرة الأجل في جنوب شرق آسيا، تضطر إلى استرجاع ديونها من جهة ومن جهة أخرى رغم محاولات التثبيت بالتدخل في السوق النقدي لدعمه بواسطة الاحتياطات من العملات القابلة للتحويل، لكن مع تفاقم الخسائر، اضطرت السلطات إلى تخفيض القيمة الخارجية للباهت بنسبة 54.6% مقابل الدولار من جوان 1997 حتى فيفري 1998 وبالتالي انخفاض الرينجيت الماليزي 44.9% والروبية الاندونيسية 83.6% والبيزو الفلبيني 39.4%⁽²⁰⁾ وبالتالي انخفضت مواجهتها للعملات الأجنبية، فتدنت بذلك قيم الأصول لتلك الدول فتم اغتنامها، وهذا ما حدث بالفعل حيث زاد اهتمام الشركات الدولية وعلى غير المتوقع نحو أسواق تلك الدول لاغتنام فرصة تدني قيم الأصول الاستثمارية وشرائها بأسعار بخس، وقد خسرت مجموعة هذه الدول ما يفوق 100 مليار⁽²¹⁾ \$.

➤ الأزمة المالية 2007: الرهن العقاري

● ما قبل الأزمة: بؤادر الأزمة كانت مع مطلع 2001-2002 نتيجة تمثلت في اضطرابات في الرهن العقاري في الو.م.أ بسبب أزمة العقارات (ارتفاع الأسعار، قلة المعروض من المنازل، التشدد في الإقراض العقاري) مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى البحث عن حل سريع للأزمة دون النظر إلى النتائج المنتظرة. فتم تسهيل عمليات الإقراض العقاري من قبل البنوك⁽²²⁾ وعرف التعامل في الأصول المالية من أسهم وسندات ومشتقاتها من عقود آجلة وعقود خيارات توسعا مذهلا مما سمح بدخول مدخرين صغار جدد من أبناء الطبقة الوسطى، وكبارا، مثل صناديق المعاشات والتأمينات... وارتفعت كتلة الأموال جريا وراء التكاثر المالي واتساع شبكة واسعة من

شركات السمسرة والوساطة المالية وصناديق الاستثمار والمخاطرة وعرفت الأوضاع المالية عزوف المستثمرين عن الأصول الحقيقية محدودة العائد واتجاههم بل تدافعهم نحو الصكوك والعقود المالية التي تذر عليهم أرباحا طائلة وبسرعة، وهكذا سارت الأوضاع بشكل محموم حتى وقعت الواقعة ونشبت الأزمة⁽²³⁾.

● أثناء الأزمة:

إن من الأسباب الأساسية لحدوث الأزمة الحالية هي توسع المؤسسات الأمريكية في منح القروض البنكية بصورة لم يسبق لها مثيل من ناحية وازدادت نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (العقارات) من ناحية أخرى، أي الإفراط في حجم الإقراض في السوق العقارية من دون ضمانات حقيقية بمعنى آخر الإفراط في الرهان على نزاهة المقترض ومصدقته والذي تدعم بزيادة الثقة عن حدها مؤسسات التصنيف⁽²⁴⁾ Rating agency.

وقد قدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة بمعنى أن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سدادها، مما يؤثر سلبا على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي انهيارها، وكما تميزت المؤسسات المالية المصرفية بخاصية معينة وهي درجة التشابك الكبيرة بينها وخصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة، فإذا تعرضت إحداها للاختيار أو الإفلاس سيؤدي بالضرورة الحتمية إلى تعثر وانحيار مؤسسات مالية أخرى effet domino، كما أن انهيار المؤسسة المالية بسبب وضعها السيئ يصيب المودعين بالذعر في المؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي سيعمل المودعين على سحب ودائعهم بصورة مفاجئة وبالتالي انهيار هذه المؤسسة.

هذا عن السبب المباشر للأزمة أما عن غير المباشر يبدو أنه قد كان نتيجة تراكم السياسة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لما أعلنت الو.م.أ الحرب على الإرهاب في كل منطقة من العالم مما تطلب منها ضخ أموال هائلة لتمويل حروبها في العراق وأفغانستان في ظروف كان يعرف الاقتصاد الأمريكي ركود مستمر وإهمال الاقتصاد الوطني الذي عانى من العديد من الصدمات وأزمات اقتصادية واجتماعية كالسكن في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الدولار مقابل اليورو

واليوان وتحول العديد من الدول في مجال المعاملات التجارية الدولية للتعامل باليورو أو اليوان واعتمادها كاحتياطي تصدر العملة مقابله وتعتبر ضربة قوية للدولار الذي أصبح لا يفي بالغرض. ويبقى من أهم نتائج هذه الأزمة على الإقتصادات العالمية كالتالي:

● دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة كساد منذ ديسمبر 2007 مع تسجيل إرتفاع حاد لمعدل البطالة بأكثر من 6.5 % وتسجيل انخفاض حاد في الإنتاج الصناعي الأمريكي بمعدل لم يسبق له مثيل منذ 34 سنة.

● تراجع الاقتصاد البريطاني وانحسار الطلب فيه الذي لم يعرفه منذ 13 عام.

● دخول منطقة اليورو مرحلة الركود الاقتصادي بعد انكماش ب 0.2% في الربع الثالث من 2008.

● انكماش الاقتصاد الياباني بمعدل 0.1% على مدى الأشهر الثلاث الأخيرة من عام 2008 كما تراجع الناتج الوطني بمعدل 0.4% خلال الفترة نفسها⁽²⁵⁾.

وعلى صعيد النظام النقدي الدولي ففعلا قد هددت هذه الأزمة الدولار بصفته العملة المعومة والأكثر قوة بحيث أنه في 2010/11/07 أعلن رئيس البنك العالمي روبرت زوليك أنه على مجموعة العشرين أن تفكر في استخدام الذهب كنقطة مرجعية دولية لتوقعات السوق في شأن التضخم والانكماش والقيم المستقبلية للعملة. وفي 2010/12/13 دعا الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى النظر في دور أكبر لحقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي، ويومين فيما بعد أي في 2010/12/15 روسيا والصين تطلبان بتقليص دور الدولار في التجارة العالمية.

الخاتمة:

يبدو من تتبع النظام النقدي الدولي وتطوره عبر الزمن أن كل صدماته كانت ناتجة عن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي من جهة ومن جهة أخرى سعي الولايات المتحدة الأمريكية لبسط سيطرتها على الفوائض المالية الخارجية بإلزام كل الدول باعتماد الدولار كعملة احتياطي تصدر على أساسه العملات الأخرى.

وكنتيجة لهذه الأنانية النقدية الأمريكية نشأت العديد من الأزمات التي عصفت بالعديد من الاقتصاديات وأدت إلى تصفية كل من لا تستطيع المقاومة والصمود سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي لا زالت باعتبارها المركز المالي العالمي تلزم العالم بتمويل عجزها لأن عجزها هو عجز الاقتصاد العالمي .

إن من النتائج البارزة حالياً للتطورات النقدية الدولية في ظل تبعات أزمة 2008 هو بروز اليوان الصيني كعملة قوية منافسة للدولار خاصة بعدما تدفق نحو الصين حوالي نصف الاحتياطي العالمي من الدولار مما جعلها تطالب في مرات عدة العودة إلى القاعدة الذهبية أو على الأقل ضمان إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب حتى تتمكن من تغطية عملتها بالذهب كما هو الحال بالنسبة للدولار، فالدراسة أثبتت لنا أن النظام النقدي الدولي بحاجة إلى وسائل دعم للسيولة الدولية كحقوق السحب الخاصة والتي يجب أن تفتح على العملات القوية الجديدة كالليوان للاكتتاب، أو الاستعانة بالذهب أو كلاهما.

قائمة الهوامش والمراجع :

- (1) - Jaque Pavoin, Les Trois Crises Du XX^{ème} Ciècle (Paris : Ed , Ellipses, 1994), P.08
- (2) - Joël Hermet, le système monétaire international et l'internationalisation financière depuis le 19^{ème} siècle, 2012[
http://hermet.org/pages/textes/le_smi.pdf, P03], Consulté le 04/03/2017
- (3) باسم الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، (بيروت: ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص100. .
- (4) منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، (مصر: توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1997)، ص86.
- (5) مرجع سابق الذكر ص 100، 103.
- (6) J. Bermonde. A. Jeledan, dictionnaire de théories et mécanismes économiques (Paris :ed, HATIER ;1987) PP 115.116.
- (7) بن حمودة سكيينة، أزمات النظام الرأسمالي وتفسيراتها حالة أزمة 2008، الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2014 ص 65-66.
- (8) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي (عمان: ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006)، ص 62.
- (9) Frédéric Teulon, Croissance, Crises et développement, France :9^{ème} édition 2010, PUF, P124.
- (10) جايكس ريكاردز، حروب العملات - إفتعال الأزمة العالمية الجديدة - ترجمة أنطوان باسيل (بيروت: ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص 109، 110.
- (11) جايكس ريكاردز، مرجع سابق الذكر، ص 110.
- (12) بسام الحجار، مرجع سابق الذكر، ص 107.
- (13) عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، (عمان: ط1، دار أسامة للنشر، 2008)، ص 181-185.
- (14) - دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (بيروت: ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص 73-74.
- (15) عثمان ابو حرب، مرجع سابق الذكر، ص 184.
- (16) - دانييل أرنولد، مرجع سابق الذكر، ص 73-74.

- (17) -جيرالد بوكسيرغر، هارالد كليمن، الكذبات العشر للعملة-بدائل ديكتاتورية في السوق، (سوريا: دار الرضا للنشر، 1999)، ص 52-54.
- (18) - محمد صالح القريشي، المالية الدولية، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007)، ص 240.
- (19) Michel Mussolino, *Fluctuations et crises économiques* (Paris : ed1 ; Ellipses, 1997), P92
- (20) - هوشيار معروف، مرجع سابق الذكر، ص 152 .
- (21) - بسام الحجار، مرجع سابق الذكر، ص 164.
- (22) - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العملة المالية وإمكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية (مصر: دار الفكر الجامعي، 2005)، ص 83-84.
- (23) - بن حمودة سكيينة، مرجع سابق الذكر ، ص 140.
- (24) - عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة Sub-Prime (دار النشر: Légende، 2009)، ص 59.
- (25) - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق الذكر، ص 83-84